مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of Palestinian refugees in Syria

الإثنين 19-5-2014 العدد: 563

"السلطات اللبنانية تفرق بين رضيع فلسطيني سوري وأمه الفلسطينية اللبنانية"

الجمهورية العربية السورية
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

الاسم والشهرة	مازن سليمان
اسم الأب	خالد
اسم الأم و نسبتها	ميادين اصلان
مكان الولادة	سوريا
تاريخ الولادة	٢٠١٢/٠٦/١٦
الجنس	ذكر
المذهب	مسلم
الوضع العائلي	عازب
رقم بطاقة العائلة	١٩٤٢٤٠١
تاريخ التسجيل لأول مرة	٢٠١٢/٠٧/٣١

ان مازن خالد سليمان من التابعية الفلسطينية
ولد في الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٠١٢/٠٦/١٦
تاريخ الميلاد ١٩٤٨/٠٥/١٥
الوفودات
في ٢٠١٢/٠٧/٣١
المدير العام
ممثل الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

"أورق ثبوتية الطفل الذي منع من دخول لبنان"

- عشرون لاجئاً فلسطينياً من سورية محتجزون في مطار قرطاج التونسي.
- مجموعة العمل توثق عدداً من الانتهاكات من قبل السلطات اللبنانية وتدعوها للالتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية.
- فلسطيني قضى تحت التعذيب في سجون الأمن السوري.
- تجدد القصف على مخيم درعا للاجئن الفلسطينيين.
- توزيع كمية من المساعدات على أهالي مخيم اليرموك، وسط أنباء عن اعتقالات لعدد من الأهالي.
- لجنة وزارية أردنية توصي بمنح مزايا لأبناء الأردنيات المتزوجات من أجانب وتستثني الأبناء من حملة الوثائق الفلسطينية بعدد منها.

Email: Reports@actionpal.org
Mobile: 00447447423737
Phone: 00442084530919 00442084530994

لبنان

رفض عناصر من الأمن اللبناني عند الحدود السورية اللبنانية السماح للرضيع "مازن سليمان" الدخول إلى لبنان بالرغم من أن والدة الطفل الرضيع فلسطينية لبنانية، فيما برّر العناصر أن منعهم لدخول الطفل سببه أنه لاجئ فلسطيني سوري، حيث سمح للأم فقط بالدخول إلى لبنان، ويأتي هذا المنع في ظل خطوات تصعيدية متتالية يتخذها الأمن العام اللبناني ضد اللاجئين الفلسطينيين من سورية، حيث اعتقل قبل ثلاثة أيام طفل فلسطيني لاجئ من سورية بحجة إنتهاء إقامته، كما سبقه اعتقال نحو سبعة لاجئين تحت الذريعة ذاتها، ويشار أن الأمن العام اللبناني قام بترحيل العشرات من اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية قبل حوالي عشرة أيام، ويذكر أن السلطات اللبنانية قد فرضت منذ حوالي أسبوعين عدد من الشروط التي من شأنها أن تحد من دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان.

وفي سياق متصل رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية عدد من الإنتهاكات التي مارستها السلطات اللبنانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية، حيث تراوحت الإنتهاكات بين منع لاجئين فلسطينيين سوريين من دخول لبنان بالرغم من إمتلاكهم لأوراق تثبت أن لديهم مواعيد في إحدى السفارات الغربية في بيروت، إضافة إلى ترحيل عدد من اللاجئين، وإعتقال آخرين بينهم أطفال، وفرض الإقامات على اللاجئين الفلسطينيين السوريين من أم فلسطينية لبنانية، كما دعت مجموعة العمل في تقريرها السلطات اللبنانية للالتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية المتعلقة باللاجئين.

يمكنكم الإطلاع على التقرير كاملاً عبر الرابط التالي: **أضغط هنا**

ضحايا

الشاب "مصطفى ميعاري" قضى تحت التعذيب في سجون الأمن السوري، يشار أن الشاب من أبناء مخيم النيرب وقد اعتقل منذ حوالي الثمانية أشهر.

آخر التطورات

علمت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أن نحو عشرين لاجئاً فلسطينياً لايزالون محتجزين في مطار قرطاج التونسي، وذلك بعد أن اضطرت طائرتهم التي كانت متجهةً إلى ليبيا للهبوط في تونس وذلك بسبب التوترات الأمنية الأخيرة التي شهدتها ليبيا في الأيام الماضية، وعلى صعيد آخر تم اليوم إدخال كمية من المساعدات إلى مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين

بدمشق حيث تم توزيعها على الأهالي المحاصرين منذ حوالي الأحد عشر شهراً، فيما تواردت أنباء لمجموعة العمل عن قيام عناصر من الجبهة الشعبية – القيادة العامة باعتقال عدد من الأهالي أثناء توزيع المساعدات، فيما لم يتسن للمجموعة معرفة التفاصيل.

من توزيع المساعدات على الأهالي في مخيم اليرموك

أما في جنوبي سورية فقد تعرض مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين لقصف مدفعي عنيف إستهدف مناطق متفرقة من المخيم متسبباً بأضرار كبيرة في منازل المدنيين، ويذكر أن مدينة درعا السورية تشهد تصاعداً بحدة الأعمال العسكرية خلال الأيام الماضية.

وفي سياق مختلف أصدرت يوم أمس إحدى اللجان الوزراية الأردنية تقريرها المتعلق بمنح أبناء الأردنيات المتزوجات من أجانب ميزات متعلقة بالإقامة والعمل والتعليم، في حين قالت صحيفة "الغد الأردني" نقلاً عما وصفته بالمصادر المطلعة بأن توصيات اللجنة، التي سبق أن شكلها مجلس الوزراء قبل أشهر، وفيما يتعلق بمجال أذونات الإقامة، بمنح القصر من أبناء المواطنات الأردنيات المتزوجات من أجانب، والخاضعين لأحكام قانون الإقامة وشؤون الأجانب، باستثناء حملة وثائق السفر الفلسطينية بمختلف أنواعها "أذونات إقامة لمدة عام قابل للتجديد، شريطة أن تكون الأم مقيمة إقامة دائمة في المملكة، إما لكون زوجها مقيما في المملكة أو لعودتها للإقامة في المملكة لطلاقها أو ترملها"، وفيما يتعلق بالتعليم فقد نوّهت اللجنة بحسب "الغد الأردني" إلى أنه يستمر العمل بالتعليمات الخاصة التي تنظم دراسة أبناء المواطنات الأردنيات المتزوجات من مواطنين فلسطينيين أبناء: الضفة الغربية، قطاع غزة، وحملة وثائق السفر الفلسطينية بمختلف

أنواعها، وهناك تعليمات خاصة تنظم دراستهم في مدارس المملكة، وبشكل لا يتعارض مع محافظتهم على مواطنتهم في الأراضي الفلسطينية.

كما نقلت الصحيفة أنه في تقرير رفعته اللجنة لمجلس الوزراء أيضاً، أن منح تسهيلات في الإقامة لحملة الوثائق الفلسطينية سيكون له دور سلبي حيث سيقود أبناء الأردنيات من حملة الوثائق الفلسطينية بعدم حفاظهم على تجديد وثائقهم الصادرة عن الدول المستضيفة (مصر، سورية، لبنان، العراق، ليبيا، واليمن) بصفتهم لاجئين في تلك الدول، مع إشارتها الى أن عدداً كبيراً من تلك الفئة، مقيمون في دولة ثالثة من مختلف دول العالم خاصة دول الخليج العربي، وهذا سيدفعهم الى عدم تجديد إقاماتهم في تلك الدول، وبالتالي يتحمل الأردن منفردا الأبعاد المترتبة على إقامتهم فيها كونهم أعداداً كبيرة جداً.

والجدير بالذكر أن حالة حملة الوثائق من الفلسطينيين المتزوجين من أردنيات تعتبر من أكثر الشرائح تعرضاً للحرمان من الحقوق المدنية في الأردن نظراً لاعتبارات ديمغرافية وسياسية، وهو ما ألقى بظلاله على حالة المئات من فلسطينيي سورية الذين اضطرتهم الحرب لعبور الحدود مع الأردن كلاجئين، حيث يحتجز هؤلاء في مخيمات حدودية أشهرها سايبر سيتي شمال المملكة في ظروف لا إنسانية، كما تمنع السلطات الأردنية أبناء الأردنيات المتزوجات بفلسطيني سوري من دخول البلاد حتى لو كان رضيعاً، وهو ما وثقته المجموعة في عدد من التقارير السابقة.